"الحقيبة الدبلوماسية
بين الحصانة وحماية الأمن القومي"

"The diplomatic bag between immunity and national security protection"

محمود صالح علي

باحث قانوني، بكالوريوس في الحقوق، ماجستير في العلاقات السياسية والدبلوماسية

مستخلص:

الحصانة هي جزء من الأصول والقوانين الدبلوماسية الحديثة، وتعتمد على حق البعثات الدبلوماسية في الاتصال الحر وتأتي نتيجة للسرية المرتبطة بالمراسلات الدبلوماسية. في حين أن هناك اتفاقيات دولية مثل اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 تحدد حقوق والتزامات الدول المستقبلة والعابرة للأراضي بشأن الحقائب الدبلوماسية وسريتها، يظهر تباين الآراء بشأن إمكانية التدخل في هذه الحقيبة في حالات استثنائية. هناك من يروج لفتحها أو التفتيش بها في حالات تشير إلى استخدام غير قانوني أو خطير، بينما يصرّ آخرون على حرمتها التامة وعدم جواز فتحها أو التدخل فيها. سجلت اللجنة تعليقًا يعترف بأهمية احترام حرمة الحقيبة الدبلوماسية، وفي الوقت نفسه أقرت بإمكانية اتخاذ إجراءات استثنائية لحماية مصالح الدول في حالات خاصة.

الحقيبة الدبلوماسية استُغلت في حالات سلبية، حيث استُخدمت لتهريب الأسلحة والمخدرات، كما حدث مع سفراء من المكسيك وغواتيمالا. في أحد الأمثلة، كان سفير الدومينيكان في تايوان زعيم شبكة تجارة مخدرات دولية، ورغم تورطه، لم تستطع السلطات اعتقاله بسبب حصانته الدبلوماسية. تُظهر هذا البحث استخدامات وسوء استخدامات حصانة الحقيبة الدبلوماسية والتحديات التي تواجهها في الحفاظ على سريتها وفي الوقت ذاته في التعامل مع التهديدات الأمنية.

Abstract:

Immunity is a part of modern diplomatic assets and laws, reliant upon the right of diplomatic missions for free communication and resulting from the secrecy associated with diplomatic correspondence. While there are international agreements like the Vienna Convention on Diplomatic Relations of 1961 that define the rights and obligations of host and transit countries regarding diplomatic bags and their secrecy, there’s a divergence of opinions concerning the potential for

intervening in these bags in exceptional cases. Some advocate for their opening or inspection in situations indicating illegal or dangerous use, while others insist on their absolute inviolability and prohibit any opening or interference. The committee noted the importance of respecting the inviolability of diplomatic bags while acknowledging the potential for exceptional measures to protect state interests in specific cases.

Diplomatic bags have been exploited in negative instances, used for smuggling weapons and drugs, as seen with ambassadors from Mexico and Guatemala. For instance, the Dominican ambassador in Taiwan was a leader of an international drug trafficking network. Despite his involvement, authorities couldn't arrest him due to his diplomatic immunity. This research illustrates the uses and abuses of diplomatic bag immunity and the challenges it faces in maintaining its secrecy while dealing with security threats.

الكلمات المفتاحية:

الحصانة الدبلوماسية، الحقيبة الدبلوماسية، البعثة الدبلوماسية، السيادة الوطنية، سرية المراسلات.

Key word:

Diplomatic Immunity, Diplomatic Bag, Diplomatic Mission, National Sovereignty, Confidentiality of Correspondence.

المقدمة

الحقيبة الدبلوماسي هي عنصر أساسي لممارسة الدبلوماسية الدولية وتسهيل التواصل والتبادل بين البعثات الدبلوماسية والحكومات المُرسلة لها، حيث إنها تمثل وسيلة حيوية لنقل المستندات والمعلومات الرسمية بين البعثات الدبلوماسية وحكوماتها، وتحمل أهمية استراتيجية في تأمين التواصل الدبلوماسي وتحقيق العلاقات الدولية بين الدول.

إن الحقيبة الدبلوماسية تخضع لمفهوم الحصانة الدبلوماسية، وهي مبدأ قانوني يمنحها حماية خاصة تهدف إلى الحفاظ على سريتها وتأمين محتواها ضد التفتيش أو التدقيق من قبل السلطات الحكومية في الدولة المضيفة. يهدف هذا المبدأ إلى ضمان أمان وسرية المستندات والمعلومات الموجودة في حقيبة الدبلوماسي والتي قد تحتوي على معلومات حساسة ورسمية تهم العلاقات بين الدول، والتي ستسهم في تسهيل العمل الدبلوماسي.

تعتمد حماية حقيبة الدبلوماسي على العرف الدبلوماسي والمعاهدات الدولية المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية والتعامل الدولي بالمثل، وإن من أهم هذه الاتفاقيات هي اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961. هذه الاتفاقية تحدد بوضوح حقوق وواجبات البعثات الدبلوماسية وموظفيها، بما في ذلك استخدام حقيبة الدبلوماسي وإمكانية تفتيشها.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الدبلوماسيين الامتثال للقوانين والمعايير الدبلوماسية والقوانين الداخلية للدولة المضيفة عند استخدام حقيبة الدبلوماسي، حيث أنهم يجب أن يمتنعوا عن استخدامها في أغراض تتعارض مع الأهداف الدبلوماسية للتواصل والتفاوض بين الدول. وفي حالة سوء استخدام حقيبة الدبلوماسي أو تجاوز حدود استخدامها، يمكن أن تتسبب في تصاعد التوترات الدبلوماسية بين الدول. وإن البحث في حالات انتهاكات القوانين الدولية المتعلقة بالحقيبة الدبلوماسية يسلط الضوء على الحدود والتوازن بين حق الحصانة والمصلحة في حماية الأمان القومي.

أهمية البحث:

إن هذا البحث ذو أهمية بارزة نظرًا لأنه يقوم بتوضيح قواعد وحدود حصانة الحقيبة الدبلوماسية، وفهم كيفية التوازن بين حقوق الدبلوماسيين فيما يخص الحقيبة الدبلوماسية ومصلحة الأمن القومي للدولة المضيفة. حيث يساهم في تحديد حدود التدخل في حقوق حصانة الحقيبة عندما تشكل تهديدًا للأمن القومي. أيضاً يعزز هذا البحث من فهم قواعد القانون الدولي المتعلقة بالدبلوماسية والتعاون بين الدول، مما يساهم في نشر الوعي حول موضوع الحقيبة الدبلوماسية وأهميتها بفهم أفضل للقضايا المتعلقة بالدبلوماسية. وبهذه الطريقة، يمكن أن يلعب هذا البحث دورًا هامًا في توجيه القرارات وتطوير السياسات المتعلقة بالحقيبة الدبلوماسية وحماية الأمن القومي

إشكالية البحث:

تمثل انتهاك قواعد استخدام الحقيبة الدبلوماسية من قبل الدبلوماسيين موضوعًا مهمًا يمكن أن تُسلِط على عدة نقاط وجوانب ذات أهمية كبيرة، حيث يجب الموازنة بين الحقوق والمسؤوليات، وعليه تكون إشكاليتنا الرئيسية لهذا المبحث تتجسد في السؤال التالي: **ما هي حدود حصانة الحقيبة الدبلوماسية عندما تستخدم لغير الغايات المخصصة لها وخصوصاً فيما اذا هددت الأمن القومي للدولة المضيفة؟**

هيكلية البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، سيتم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة ومتن وخاتمة، حيث يتألف المتن من مبحثين، نخصص **المبحث الأول** الإطار العام لحصانة الحقيبة الدبلوماسية، والذي تم تقسيمه إلى مطلبين، يتناول المطلب الأول مفهوم الحقيبة الدبلوماسية، بينما يتناول المطلب الثاني حصانة الحقيبة الدبلوماسية.

بينما نخصص **المبحث الثاني** استخدام الحقيبة في أغراض غير دبلوماسية ، والذي تم تقسيمه إلى مطلبين، يتناول المطلب الأول الاستخدامات الغير مشروعة للحقيبة الدبلوماسية، بينما يتناول المطلب الثاني نماذج واقعية في خرق الحقيبة الدبلوماسية.

المبحث الأول

الإطار العام لحصانة الحقيبة الدبلوماسية

حصانة الحقيبة الدبلوماسية تمثل إطاراً قانونياً يمنح الحماية والحصانة للحقائب الدبلوماسية التابعة للبعثات الدبلوماسية الخارجية. هذه الحصانة تعتبر أحد مبادئ وأسس العلاقات الدولية وتهدف إلى حماية سلامة وسرية المراسلات والمواد والمعدات التابعة للبعثات الدبلوماسية أثناء نقلها أو استخدامها. هذا النوع من الحصانة معترف به دولياً وينظمه القانون الدولي. إن المفهوم العام لحصانة الحقيبة الدبلوماسية يعكس التعاون والاحترام المتبادل بين الدول ويهدف إلى تسهيل سير العمل الدبلوماسي والحفاظ على أمان وحماية مهام البعثات الدبلوماسية.

وعليه سنتناول دراسة هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى مطلبين، حيث سنخصص **المطلب الأول** لدراسة مفهوم الحقيبة الدبلوماسية ، بينما سنخصص **المطلب الثاني** لدراسة حصانة الحقيبة الدبلوماسية.

المطلب الأول: مفهوم الحقيبة الدبلوماسية

تُطلق على الحقيبة الدبلوماسية في الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح " Diplomatic Pouch"، فيما يُعرف في بريطانيا باسم "Diplomatic Bag"، وفي فرنسا باسم " Lavalise Diplomatique". وبالرغم من أن اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 لم تقدم تعريفاً دقيقاً للحقيبة الدبلوماسية، إلا أنها نصت على أهمية وجود علامات خارجية تدل على طابعها الدبلوماسي، وأن محتواها يجب أن يقتصر على الوثائق الرسمية والأشياء المخصصة للاستخدام الرسمي [1]، وعليه يعتبر في حكم الحقيبة الدبلوماسية كل ما يرسل مغلفاً برسم البعثة كالمحافظ والظروف والطرود.

---

[1] الفقرة (4) من المادة (27) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961.

ومع ذلك، قدمت لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة تعريفًا لمصطلح الحقيبة الدبلوماسية في المادة الثالثة من مشروعها. وجاء في هذا التعريف أن الحقيبة الدبلوماسية تشمل الطرود التي تحتوي على المراسلات الرسمية، والوثائق، والأشياء المخصصة بالأساس للاستخدام الرسمي. وتكون هذه الحقيبة قابلة للترسل أولاً عبر البريد الدبلوماسي، ويتم استخدامها لأغراض الشؤون الرسمية[2].

يمكن استخلاص صفتين رئيسيتين من تعريف الحقيبة الدبلوماسية. الأولى هي وظيفتها، والتي تتمثل في نقل المراسلات والوثائق الرسمية والأشياء المخصصة للاستخدام الرسمي، والتي تعمل كأداة للاتصال بين الدولة المرسلة وبعثاتها في الخارج والعكس، أما الثانية تتعلق بالعلامات الخارجية الواضحة على الحقيبة، التي تشير إلى صفتها الرسمية أثناء التداول في الخارج، وهاتان الخاصيتان أساسيتان تميزان الحقيبة الدبلوماسية عن أنواع أخرى من الحاويات المستخدمة في السفر، مثل الأمتعة الشخصية والطرود البريدية العادية.

وتطبيقاً لممارسات الدول، ظلت هوية الحقيبة الدبلوماسية تحدد دوماً عن طريق بعض الإشارات الخارجية الظاهرة، والعلامات الخارجية الظاهرة الأكثر انتشاراً للحقيبة الدبلوماسية هي رقعة أو بطاقة تلصق عليها وتحمل عبارة (مراسلات دبلوماسية) أو (شحنة رسمية) والجاري به العمل بين الدول أن تكون الحقيبة الدبلوماسية مختومة من قبل السلطة المعنية في الدولة المرسلة بواسطة ختم رسمي يطبع عليها بالشمع أو بالرصاص أو تقفل بطرق أخرى تكون محل اتفاق بين الدولتين المرسلة والمستقبلة[3].

---

[2] المادة (3) من مشروع مواد بشأن مركز حامل الحقيبة الدبلوماسية ومركز الحقيبة الدبلوماسية التي لا يرافقها حامل لسنة 1989 ومن الجدير ذكره أن هذا المشروع كان نتيجة منبثقة عن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 76/31 بتاريخ 13/12/1976 الذي أوكل بلجنة القانون الدولي إعداد بروتوكول يتعلق بالنظام القانوني للحقيبة الدبلوماسية وحاملها .

[3] خليفة الجهمي، حصانة الحقيبة الدبلوماسية وحاملها متاح على الموقع الالكتروني: http://www.khalifasalem.wordpress.com ، تاريخ الزيارة:2023/8/29.

وحسب نص الفقرة (4) من المادة (27) من اتفاقية فيينا فإن الحقيبة الدبلوماسية لا يمكن أن تتضمن إلا على الوثائق الدبلوماسية أو الأشياء ذوات الاستخدام الرسمي. غير أن المادة (25) من مشروع لجنة القانون الدولي قد أشارت إلى أن الحقيبة الدبلوماسية لا يمكن أن تحتوي إلا على المراسلات الرسمية، وأيضاً الوثائق أو الأشياء المخصصة فقط للاستخدام الرسمي.

وقد أثير موضوع احتواء الحقيبة الدبلوماسية على أشياء غير الذي ذكر، من خلال ذكر حادثة الباخرة السوفيتية Mitchourink، حيث أن دائرة الكمارك في بوينس ايرس رفضت في 27 تموز 1967 تفريغ خمسة عشر صندوقاً موجهاً إلى السفارة السوفيتية في الأرجنتين حيث تم الإبلاغ عن كونها تحتوي على أجهزة الإرسال بالراديو. وقد أرادت السلطة الكمركية تفتيش الطرود، إلا أن البحارة السوفيت رفضواً ذلك، ونتيجة لذلك حصل شجار جرح فيه أحد البحارة. وفي النهاية تمت إعادة الطرود من قبل الباخرة السوفيتية إلى مكان المنشأ[4].

ولم تحدد اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961 حجماً معيناً ولا شكلاً محدداً للحقيبة الدبلوماسية، فيمكن أن تشمل الحقيبة عدداً من الحقائب دون تحديد أو عدداً من الصناديق.

فأصبحت هناك ثغرة في تلك الاتفاقية. وكان أذكى من استغل هذه الثغرة هم السوفييت بعد دراسة قام بها قسم العلاقات الخارجية في وزارة خارجيتهم، ففي حزيران سنة 1984 قام بعض رجالات السلك الدبلوماسي السوفييتي بقيادة شاحنة على أنها حقيبة دبلوماسية وحاولوا المرور عبر الحدود السويسرية عند مدينة بازل لكن السلطات السويسرية رفضت السماح للشاحنة بالعبور عندما أصر السوفييت على عدم السماح للسويسريين بتفتيشها ومعاينة محتوياتها لكن الشاحنة غيرت طريقها واتجهت إلى حدود ألمانيا الشرقية وتكررت نفس المشكلة مع الألمان فظلت الشاحنة عشرة أيام لم يسمح لها باجتياز حدود بون حيث رفض

---

[4] ناظم عبدالواحد الجاسور، اسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2001 ، ص210.

الألمان اعتبار الشاحنة حقيبة دبلوماسية ليس بسبب حجمها بل لأنها وسيلة متحركة، وبعد جدال دبلوماسي وافق السوفييت في تفتيش الشاحنة على أن تتم عملية الكشف في داخل السفارة السوفييتية بصفتها أرضاً سوفييتية، وقام الألمان بمعاينتها وجاءت النتيجة أنها تحتوي على (207) طرود دبلوماسية وانتهى الأمر بالسماح للشاحنة بعبور الحدود الألمانية[5].

لكن دور الحقيبة الدبلوماسية قد تراجع قليلاً في السنوات القليلة الماضية، حين بدأ الدبلوماسيون يعتمدون التطور التكنلوجي بديلاً عن الحقيبة الدبلوماسية في مراسلاتهم الدبلوماسية، وذلك بسبب سهولة وسرعة استعمال الأجهزة التكنولوجية من الهاتف الجوال والكومبيوتر والإنترنت في أداء هذه المهمة، فأخذ الدبلوماسيون يستخدمونها لتمرير الأخبار والمعلومات والتقارير والتعليقات والأوامر والأسرار للجهات المعنية في دولهم.

كل هذا كاد أن يطيح بدور الحقيبة الدبلوماسية، لكن ورغم تراجع دورها كأداة للمراسلة الدبلوماسية، فإن أهميتها لم تنته تماماً حيث أعاد (موقع ويكليكس) إلى الأذهان مكانة الحقيبة الدبلوماسية كوسيلة لضبط الأسرار وتمنعها من الانكشاف السريع، بعدما استطاع مجموعة من العالمين بأمور التكنلوجيا من اختراق الملفات الدبلوماسية وبدأوا يكشفون خصوصيات سرية، محدثين بذلك أزمات دبلوماسية وإحراج لكل من ظهر اسمه في تلك التسريبات. كل هذا أعطى الفرصة لإحياء وظيفة الحقيبة الدبلوماسية والتفكير الجدي للعودة إلى عهد الصناديق المقفلة والملفات المختومة بالشمع الأحمر وكتابات من نوع (سري) أو (سري للغاية) التي تدون على مغلفات المراسلات الدبلوماسية عادة.

فإذن القدسية التي تم إضفاءها على الحقيبة الدبلوماسية منذ ظهورها واستمرت معها منذ ذلك الحين وإلى الآن، صعودا ونزولا كان الهدف الرئيس منها هو المحافظة على سرية محتواها.

المطلب الثاني: حصانة الحقيبة الدبلوماسية

---

[5] سلطان كيجاب، الحقيبة الدبلوماسية واستخداماتها السلبية، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.alintibaha.net ، تاريخ الزيارة:2023/8/29.

حصانة الحقيبة الدبلوماسية تُعَدُّ قاعدة من قواعد القانون الدولي العام التي تم التعرف عليها منذ فترة طويلة قبل عقد اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. هذه القاعدة تطورت بمرور الزمن لتصبح جزءًا من الأصول والقوانين الدبلوماسية الحديثة. تعتمد حصانة الحقيبة الدبلوماسية على حق البعثات الدبلوماسية في حرية الاتصال، وتأتي أيضًا نتيجة للطابع السري للمراسلات الرسمية التي تتبادلها هذه البعثات.

تتطلب الحصانة المخصصة للحقيبة الدبلوماسية الامتثال من الدولة المستقبلة وكذلك الدولة العابرة للأراضي بموجب الفقرة 3 من المادة 40 في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961. وتمنح هذه الاتفاقية للمراسلات الدبلوماسية ووسائل الاتصال الرسمية الأخرى التي تمر عبر أراضي الدول الأخرى، بما في ذلك الرسائل المشفرة أو الرمزية، نفس مستوى الحماية الذي تمنحه الدولة المستقبلة.

كما نصت المادة (27) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961 على انه لا يسمح بفتح الحقيبة الدبلوماسية أو حجزها. هذا النص يمنح الحقيبة الدبلوماسية حرمة تحميها من الفتح أو الحجز. يأتي هذا الإجراء لضمان عدم الكشف عن محتوى الحقيبة الدبلوماسية، وهذا الأمر يحافظ على حرية الاتصالات الدبلوماسية ويمنع انتهاك السرية في المراسلات الدبلوماسية. ومن الواضح أن التفسير الحرفي لمبدأ حرمة الحقيبة الدبلوماسية، كما ورد في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، يشير إلى أن الحقيبة الدبلوماسية تتمتع بحصانة مطلقة. وبالتالي، فإنها لا يجوز فتحها أو حجزها بغض النظر عن السبب أو الظروف، وحتى إخضاعها للفحص الإلكتروني باستخدام التكنولوجيا الحديثة. ذلك يعني عدم التدخل في سرية محتوى الحقيبة والحفاظ على حرمتها.

مع ذلك، تختلف الأوضاع في الواقع الدولي عن هذا النهج. يُشهد العمل الدولي العديد من الحالات التي تشهد استخدام الحقيبة الدبلوماسية في أغراض غير قانونية، مما يمكن أن

يضر بحقوق الدولة المضيفة أو ينتهك قوانينها. وهذا يمكن أن يتضمن إدخال مواد محظورة إلى إقليمها، أو تهريب أموال أو أشياء يُحظر تصديرها.

وهنالك من فقهاء القانون الدولي أمثال Satow و Denza قد ذهبوا إلى أن اتفاقية فيينا لم تحظر إلا الفتح والاحتجاز وليس هناك ما يمنع في إخضاع الحقيبة الدبلوماسية إلى التفتيش بواسطة أشعة اكس Rayon X أو للفحص بواسطة الكلاب المدربة للتأكد من عدم استخدامها في عمليات تهريب للأسلحة، أو المخدرات أو الأجهزة والمعدات ذات استخدام إنساني محظور[6].

لذلك، كان هذا الموضوع موضوع جدل داخل لجنة القانون الدولي أثناء إعداد مشروع الفقرة (3) من المادة (27) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961. تنص المادة على عدم جواز فتح الحقيبة الدبلوماسية أو حجزها، مما أدى إلى نقاش حاد حول احتمالات سوء استخدام الحقيبة الدبلوماسية. فقد قدمت فرنسا اقتراحًا ينص على أنه يمكن لوزير خارجية الدولة المستقبلة أن يأذن بفتح الحقيبة بحضور مندوب عن البعثة إذا كانت هناك أسباب خطيرة تشير إلى استخدام غير قانوني للحقيبة الدبلوماسية. ومن جانبها، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية أنه يمكن فتح الحقيبة بإذن من وزير الخارجية أو مندوب البعثة في حالة وجود أسباب خطيرة تشير إلى الاستخدام الغير قانوني. إذا رفضت الدولة أو البعثة إعطاء إذن، يمكن للدولة المستقبلة إعادة الحقيبة إلى المرسل. أما مصر عرضت ثلاثة اقتراحات متعاقبة: الأول يتوافق مع الاقتراح الفرنسي، والثاني يمنح البعثة الدبلوماسية خيار فتح الحقيبة بحضور أحد أعضائها أو إعادتها إلى المرسل، أما الاقتراح الثالث، فهو عدم تفتيش الحقيبة في أي ظرف من الظروف، ولكن فقط إعادتها إلى المرسل. وعلى الرغم من تلك الاقتراحات المتعددة، اتفقت اللجنة في النهاية على عدم جواز فتح الحقيبة الدبلوماسية. ومع ذلك، قامت اللجنة بتسجيل تعليق يشير إلى أهمية احترام مبدأ حرمة الحقيبة الدبلوماسية،

---

[6] ناظم عبدالواحد الجاسور، أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، مرجع سابق، ص 213.

ولكنها أيضًا أقرت بأنه يمكن للدول اتخاذ إجراءات استثنائية في الحالات التي تستدعي ذلك لحماية مصالحها[7].

من الملحوظ أن الدول تلتزم عادة بحرمة الحقيبة الدبلوماسية، ولكن في حالات استثنائية، قد تكون مضطرة لفرض قيود محددة على حرية الاتصالات للبعثات الدبلوماسية المعتمدة عندما تواجه تحديات تهدد أمانها وسلامتها. تُظهر أمثلة على ذلك الحكومة البريطانية التي فرضت قيودًا على حرية اتصالات البعثات الدبلوماسية المعتمدة لديها في عام 1944 بسبب الظروف التي كانت تواجهها. وكذلك حكومة سيلان التي قررت في عام 1971 فرض قيود على الرسائل الدبلوماسية التي تنقلها أجهزة اللاسلكي من وإلى البعثات الدبلوماسية المعتمدة لديها. بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة الإيطالية في عام 1986 قرارًا بخضوع جميع الحقائب الدبلوماسية التي تنتمي للبعثات المعتمدة لديها للفحص عن طريق سلطاتها الأمنية نتيجة انتشار أعمال الإرهاب في البلاد. [8].

من الملاحظ أن حصانة الحقيبة الدبلوماسية قد تم استغلالها بأسوأ الطرق، حيث تم استخدام الحقائب الدبلوماسية في أغراض غير مشروعة. فقد تحولت بعض الحقائب الدبلوماسية لبعض الدول إلى وسائل لتهريب الأسلحة، مثل الرشاشات والقنابل اليدوية والأسلحة الآلية. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام حقائب بعض الدول الأخرى لنقل المخدرات. كانت هناك حوادث سابقة خطيرة تتعلق بهذا الأمر، حيث تم ضبط سفير المكسيك في بوليفيا وسفير غواتيمالا في بلجيكا وهما يحاولان تهريب كميات كبيرة من الهيروين إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تبين أنهما كانا أعضاء في عصابة دولية مختصة في تهريب المخدرات، ونجحوا في نقل كميات تقدر بملايين الدولارات من المخدرات إلى الولايات المتحدة.

---

[7] فاوي الملاح، سلطات الأمن والحصانات والامتيازات الدبلوماسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص405.

[8] خليفة الجهمي، مصدر سابق.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الشرطة الإندونيسية في عام 1978 بضبط أربع صناديق كبيرة كانت قد وصلت ضمن البريد الدبلوماسي لسفارة أفغانستان في جاكارتا، واكتشفت أن هذه الصناديق تحتوي على ما يقرب من 400 رشاش صغير مع ذخيرتها[9].

وفي سنة 1984 تمكنت الشرطة اليابانية من القبض على اكبر تاجر مخدرات وبحوزته (58) كيلوغراماً من مادة الهيروبين الصافي، وهي مهربة من شرق باكستان، وبعد التحقيق تبين أن هذا الشخص عضو في اكبر شبكة دولية لتجارة المخدرات بعض أعضائها من اليابانيين والبعض الآخر من جنسيات غير معروفة، وبعد ثلاثة أسابيع من إلقاء القبض عليه كشف التحقيق أن الشبكة قامت من قبل بتهريب (181) كيلوغراماً في الفترة ما بين 1983 إلى 1984 والتي بلغت قيمتها (200) مليون دولار تم بيعها داخل اليابان الأمر الذي ازعج السلطات اليابانية وكثفت من تحقيقاتها للوصول إلى معلومات عن رأس هذه الشبكة، وفي النهاية أفصحت التحقيقات أن رئيس هذه الشبكة هو سفير دولة الدومنيكان في تايوان ومن خلال جدول السفريات اتضح أن هذا السفير كان كثير السفر بين اليابان وتايوان وكان في كل رحلة يحمل معه حقائب دبلوماسية كثيرة ويمر بها دون الخضوع للتفتيش، متمتعاً بالحصانة الدبلوماسية، وكانت المفاجأة أنه في شهر تموز سنة 1984 وبناءً على المعلومات التي تلقتها شرطة تايوان من الشرطة اليابانية حول هذه الشبكة، تمكنت الشرطة من ضبط مصنع لمعالجة الهيروين وتم اعتقال (12) شخصاً يعملون به، أربعة منهم من تايوان وستة من كوريا واثنان من اليابان واعترف احد اليابانيين الذي تم اعتقاله بأنه هو الشخص الوحيد الذي يعرف اسم السفير وعلاقته بالشبكة سراً. حيث كان يسافر معه في كل رحلاته إلى باكستان لجلب الهيروبين، ثم يقوم بتوزيعه لتجار المخدرات اليابانيين، ورغم ذلك

[9] فاوي الملاح، سلطات الأمن والحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، مصدر سابق، ص 432.

لم تستطع الشرطة اليابانية من اعتقال السفير لتمتعه بالحصانة الدبلوماسية، ورفض الاعتراف بمعرفته بهذه الشبكة وصرح أن كل ما حدث هو مؤامرة استهدفت بلاده[10].

ومن الجدير ذكره هنا إلى أن الحقيبة الدبلوماسية كما قد يتم نقلها بواسطة حامل يرافقها، فإنه قد يتم نقلها بواسطة الخدمة البريدية أو بأي وسيلة من وسائل النقل الأخرى، لكن عموما، فإن المركز القانوني للحقيبة الدبلوماسية لا يتغير، سواء كانت برفقة حامل لها أم لوحدها. غير انه في حالة وجود حامل يرافقها قد تضفي الحقيبة عليه حماية قانونية يستمدها من وظيفته كناقل للحقيبة الدبلوماسية إذا ما توافرت فيه شروط معينة.

[10] سلطان كيجاب، مصدر الكتروني سابق.

المبحث الثاني

استخدام الحقيبة في أغراض غير دبلوماسية

إن وجود الأنظمة والاتفاقيات الدولية التي تنظم استخدام الحقيبة الدبلوماسية وتحديد حدود الحصانة الدبلوماسية، لا يمنع من تواجد حالات من الانتهاكات تحدث بشكل واقعي تتسبب في تجاوز هذه القواعد. يشمل ذلك الانتهاكات مثل فتح الحقيبة الدبلوماسية بدون إذن، أو محاولة الاطلاع على محتواها بطرق غير مشروعة، أو استخدامها في أغراض غير دبلوماسية.

تلك الانتهاكات تشكل تحدياً لأمن البعثات الدبلوماسية وللعلاقات الدبلوماسية بين الدول. فهي يمكن أن تسبب تدهوراً في العلاقات الدولية وتصاعد التوترات بين الدول. ولذلك، يجب فهم هذه الانتهاكات والعواقب المحتملة لها من أجل الحفاظ على الاحترام المتبادل والثقة بين الدول.

الفرع الأول: الاستخدامات الغير مشروعة للحقيبة الدبلوماسية

تضمنت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961 ضمن المادة (42) أنه لا يجوز للمبعوث الدبلوماسي ممارسة أي نشاط مهني أو تجاري يترتب عليه كسب شخصي في الدولة المستقبلة. حيث لا يمكن تغيير الصفة الدبلوماسية التي هو من أجلها داخل الدولة المضيفة من أجل أن يمارس في الدولة المعتمد لديها نشاط مهني أو تجاري لمصلحته الشخصية. كما لا يسمح للدبلوماسيين بالاستفادة من عدم القبض عليهم أو تفتيش على ممتلكاتهم الخاصة لتسهيل أو لدخول البلاد بأشياء ممنوعة أو محظورة[11].

وإن الأسباب التي تجعل المشرع يعتزم على تجريم ذلك هو التهريب والتي هي جريمة بالنسبة للأفراد العاديين، وإن تجريم ذلك يعتمد على المصالح التي يسعى النواب إلى تحقيقها، الفائدة

---

[11] سيد إبراهيم الدسوقي، العلاقات الدبلوماسية المعاصرة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، 2007، ص43.

التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من تحصيل الرسوم الجمركية وهي الحصول على الموارد المالية التي يمكنها استخدامها لمواجهة أعبائها، وتكون علة تجريم التهريب في عدم المساس بمصلحة الدولة في تحصيل الرسوم الجمركية، أو منع دخول مواد خطرة وممنوعة. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الدولة إلى تحقيق أهداف اقتصادية أو سياسية أو ضمان اجتماعي أو صحية أو أخلاقية، ووسائل وأدوات الدولة لتحقيق هذا الهدف هي منع استيراد أو تصدير سلع معينة[12].

إن اساءة استعمال الحقيبة الدبلوماسية تعني استخدامها بطرق غير مشروعة أو غير قانونية أو لأغراض غير مشروعة أو غير دبلوماسية. تعتبر الحقيبة الدبلوماسية واحدة من الامتيازات الدبلوماسية التي تتيح لدبلوماسيين وموظفي البعثات الدبلوماسية حرية الحركة والحماية في البلدان الأخرى. وتستخدم عادة لحمل وثائق رسمية ومستندات هامة ذات صلة بالعمل الدبلوماسي[13].

ومع ذلك، في بعض الحالات، يمكن أن يتم استغلال الحقيبة الدبلوماسية بطرق غير مشروعة. على سبيل المثال، يمكن استخدامها لتهريب المواد المحظورة أو الأسلحة أو المخدرات، أو للقيام بأنشطة غير قانونية مثل التجسس أو الإرهاب.

تعتبر هذه الأفعال جرائم جنائية وتنتهك القوانين الدولية. إذا تم ضبط أي شخص يسيء استخدام الحقيبة الدبلوماسية، فإنه يمكن أن يواجه تدابير قانونية صارمة بما في ذلك سحب الامتيازات الدبلوماسية ومحاكمته ومحاسبته وفقًا للقانون.

---

[12] وسيم الدين الأحمد، حسام الحصانات القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010، ص27.

[13] هاني الرضا، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية تاريخها–قوانينها–أصولها، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص101.

تعتبر الحقيبة الدبلوماسية جزءاً من حصانات وامتيازات الدبلوماسيين التي تهدف إلى تسهيل ممارسة واجباتهم الدبلوماسية بكفاءة وحرية. وتوفر الحقيبة الدبلوماسية حماية خاصة للمواد الدبلوماسية والوثائق الرسمية والمستندات السرية التي يحملها الدبلوماسيون أثناء سفرهم أو تنقلهم في الخارج[14].

ومع ذلك، يجب أن يكون استخدام الحقيبة الدبلوماسية في إطار الأعمال الدبلوماسية الشرعية والقانونية. وتعتبر أي محاولة للتلاعب بالحقيبة الدبلوماسية في أغراض غير قانونية أو تعدي الحقوق والسيادة الوطنية للدولة المضيفة، هي إساءة استعمال.

ويثير استخدام الحقيبة الدبلوماسية في غير الأغراض الرسمية مشاكل عملية كثيرة، خاصة في بعض الأحوال التي قد تستخدم فيها الحقيبة الدبلوماسية لأغراض التهريب أو إدخال ممنوعات إلى الدولة المضيفة، وقد يكون في ذلك ما ينطوي على تهديد لأمن الدولة الموفد إليها. وقد جاء موقف اتفاقية فيينا حاسماً في عدم جواز فتح الحقيبة الدبلوماسية بحيث لم يعد أمام الدولة الموفد إليها إلا اعتبار الدبلوماسي الذي تثبت مسؤوليته من وجهة نظر الدولة الموفد إليها عن إساءة استعمال الحقيبة الدبلوماسية شخصياً غير مرغوب فيه وتأمره بمغادرة إقليمها[15].

وقد شهدت الساحة الدولية انتهاكًا للتهرب الضريبي من قبل البعثات الدبلوماسية المختلفة، واستيراد البضائع المهربة على نطاق واسع وإعادة بيعها في السوق السوداء لتحقيق أرباح ضخمة، بالإضافة إلى عمليات التهريب المنظمة التي يقومون بها إلى دول اعترفوا بها أو إلى دول أخرى كما سنبين في المطلب التالي.

---

[14] أشرف محمد غرايبه، الحصانة الدبلوماسية وضرورات حماية الأمن القومي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص192.

[15] عاصم جابر، الوظيفة القنصلية والدبلوماسية في القانون والممارسة، دراسة مقارنة، عويدات للطباعة والنشر، لبنان، 2001، ص322.

حيث تشعر البلدان براحة أكبر مع الدبلوماسيين الذين يطبقون الإعفاءات الضريبية لأنها تقيد الوصول إلى الكحول والتبغ والسجائر، كما قد تتساهل بإدخال بعض النشرات ووسائل الإعلام المكتوبة وحتى المعارضة لها، إلا أنها تتشدد بعدم تسربها خارج استعمال موظفي البعثة، كما تتساهل بإدخال السيارات الخاصة بالبعثة والمبعوثين ولكنها تحددها وتحرم استعمالها من قبل غير الدبلوماسيين خوفاً من استغلالها للأغراض الشخصية[16].

تتحكم معظم الدول، إن لم يكن جميعها، في حدود الإعفاء من خلال تحديد ما يُسمح للدبلوماسيين باستيراده، وخاصة المنتجات المتعلقة بالمشروبات الكحولية والسجائر، ويتم تحديد كل عضو حسب مستواه وفئته مبلغًا معينًا من المشتريات لا يمكنه تجاوزه والهدف من ذلك عدم تمكين هؤلاء من استغلال الحقوق المعطاة لهم أو الإضرار بالاقتصاد القومي.

قامت بعض الدول مثل الهند ولتلافي الإساءات الجمركية بتحديد نوعية البضائع التي تستعملها البعثات الدبلوماسية وكميتها، وكذلك بتحديد الفترة الزمنية لدخول البضائع، وأخيراً أخذ ضمان بعدم بيع البضائع في السوق المحلية. وتختلف الدول في تطبيق مبدأ الإعفاء من الرسوم الجمركية، فمنها من يضع مدة معينة من تاريخ وصول الدبلوماسي يستطيع خلالها جلب ما يحتاجه من لوازم له ولعائلته، وحين نفاذ تلك المدة تشترط مثل هذه الدول طلب موافقتها في أي شيء يود المبعوث الحصول عليه ومن الدول التي تطبق هذه النظرية فرنسا. وخلاف ما تقدم نجد من الدول من يطبق مبدأ الإعفاء عن استيفاء الرسوم الجمركية لبعض الحاجات مع استثناء البعض الآخر على أساس أنه غير ضروري، ومن هذه الدول بريطانيا. والإعفاء من الرسوم الجمركية من الناحية العملية من أهم الامتيازات التي يتمتع بها الدبلوماسي، ويشكل في كثير من الدول النامية مصدراً رئيساً لتيسير الحياة عليه وعلى أسرته. فمن حق الدبلوماسي أن يجلب معه أو يستورد أثاثاً وسيارة وملابس وأحذية وأجهزة

---

[16] عبد الوهاب شمسان، نظام التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، دار الكتب صنعاء، صنعاء، اليمن، 2000، ص69.

كهربائية معفاة من الرسوم الجمركية، مما يحسن من ظروف معيشته ويتيح له الانصراف التام إلى عمله دون إضاعة الوقت في البحث عن ضروريات الحياة اليومية.

الإعفاءات الجمركية ليست حقًا قانونيًا بل تعتبر امتيازًا يُمنح بمحض إرادة الدولة المضيفة وبشرط التعامل بالمثل. ولذلك، تحتفظ وزارة الخارجية في الدولة المضيفة بالحق في اتخاذ إجراءات احترازية لمنع سوء استخدام هذه الإعفاءات. على سبيل المثال، يمكن تحديد الحد الأقصى للكميات التي يُسمح لكل دبلوماسي باستيرادها بشكل معفى من الرسوم الجمركية للاستهلاك الشخصي ولأسرته في كل شهر. وتجدر الإشارة إلى أن مصاريف النقل والتخزين وخدمات مماثلة لا تشملها الإعفاءات الجمركية، حيث تُعتبر هذه المصاريف متعلقة بتقديم الخدمة نفسها[17].

ولعل هذا الحق له مبرر قوي إذا نظر المرء في التجاوزات التي يرتكبها بعض الدبلوماسيين أثناء تمتعهم بهذه الامتيازات، والتي تتسبب في معاناة الاقتصاد الوطني للدولة المضيفة، من خلال تشجيع عمليات التهريب وإنعاش السوق السوداء، وما يتبع ذلك من إسهام في رفع الأسعار ونزف للعملة الصعبة، غير عابئين بالأضرار التي تنعكس على اقتصاد الدولة التي تستضيفهم وعلى رفاهية شعبها وعلى سمعة دولهم.

المطلب الثاني: نماذج واقعية في خرق الحقيبة الدبلوماسية

توسع نطاق التمثيل الدبلوماسي بين دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وزيادة حجم البعثات الدبلوماسية، وتواجد عناصر إدارية وفنية وملحقين من جهات غير دبلوماسية، ومع تقدم وسائل النقل العالمية والتعقيدات المتزايدة في أوضاع المعيشة، وظهور المنظمات الثورية وجماعات إرهابية دولية بالإضافة إلى عصابات المافيا العالمية، وهبوط رواتب بعض الدبلوماسيين من الدول الفقيرة، كل هذه العوامل ساهمت في تعرض بعض الأفراد الذين

---

[17] علي يوسف الشكري، الدبلوماسية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2014، ص43.

يحملون الصفة الدبلوماسية للتهديد والابتزاز من قبل هذه المنظمات والعصابات. هؤلاء الأفراد قد تورطوا في استغلال الحقيبة الدبلوماسية بشكل غير مشروع، حيث قاموا بتهريب الخمور والمخدرات والأموال والآثار النفيسة التي لا تقوم بمال، وكذلك تهريب الأسلحة والمتفجرات إلى الدولة المعتمدة لديها البعثة الأمر الذي يهدد أمنها الوطني وفي حالة إساءة استعمال الحقيبة الدبلوماسية يجب أن نميز بين حالتين رئيستين وهما استخدام الحقيبة الدبلوماسية لأغراض المكاسب الشخصية البحتة، و استخدام الحقيبة الدبلوماسية لتهريب بعض المواد التي لها علاقة مباشرة بأمن وسلامة الدولة المضيفة، والتي سنتطرق لهما وفق التالي:

أولاً: استخدام الحقيبة الدبلوماسية لأغراض المكاسب الشخصية البحتة:

من الأمثلة على ذلك هو تهريب المخدرات والعملة والمجوهرات والمعادن الثمينة. واكتشاف مثل هذا السلوك لا يتأثر عادة بالعلاقات السياسية بين الدولة المضيفة والدولة المعتمدة لديها، لأن الممارسة غالبًا تعد فعلاً شخصياً بدلاً من سياسي، وتثير استياء الدولة التي ينتمي إليها الدبلوماسي، مما يمكن أن يؤدي إلى تقديم الدولة المضيفة طلب لسحب الحصانة الدبلوماسية عنه ليحاسب بموجب القانون في الدولة المضيفة[18]. ومن الأمثلة على هذه الحالة:

أ- أمثلة على تهريب البضائع النفيسة:

- في عام 1920 لجأ الكثير من الدبلوماسيين الأجانب المعتمدين لدى الاتحاد السوفييتي سابقاً إلى ابتياع المخلفات الأثرية وروائع الفن والأشياء الثمينة من

[18] ناظم الجاسور، أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، مرجع سابق، ص542.

الأرستقراطيين الروس الذين افتقروا، وإرسالها إلى بلادهم بواسطة الحقائب الدبلوماسية لتباع هناك بأسعار مرتفعة[19].

- عام 1947، ألقي القبض على دبلوماسي معترف به من أمريكا اللاتينية في سويسرا لمحاولته تهريب 5150 قطعة نقدية ذهبية و 1345 ساعة سويسرية باستخدام سيارته.
- عام 1953 تم ضبط دبلوماسي من الأرجواي معتمد لدى بلجيكا وهو يقوم بتهريب كمية من الألماس قدرت قيمتها بـ 38592 دولار، مما دعا السلطات البلجيكية إلى فرض غرامة عليه[20].
- عام 1954 ضبطت السلطات الجمركية في إنجلترا دبلوماسياً من بنما معتمد لدى بريطانيا أثناء محاولته تهريب 1680 ساعة يد من جمهورية إيرلندا.
- عام 1973 ضبط دبلوماسي سنغالي معتمد لدى زائير وهو يقوم بتهريب كمية من الألماس، كما تم العثور على كمية أخرى من الألماس في مسكنه.
- عام 1982 ضبطت سلطات مطار القاهرة دبلوماسياً آسيوياً حاول تهريب 1239 ساعة يد بلغت قيمتها خمسين ألف جنيه مصري واعترف الدبلوماسي المذكور بأنه أحضر الساعات من هونج كونج لحساب بعض التجار في القاهرة.
- عام 1986 أعلنت الهند عن طرد دبلوماسي نيجيري حاول تهريب كمية من الذهب داخل البلاد بلغ وزنها 22 كلغم على هيئة سبائك صغيرة قدرت قيمتها ب 390 ألف دولار.
- بالرجوع إلى فترة التسعينيات من القرن الماضي وتحديداً في 1994/10/20 تمكن مسؤولو الجمارك في مطار القاهرة من ضبط 500 جهاز فيديو و1050 تلفون

---

[19] السيد أبو عطية، الدبلوماسية في زمن الرقمية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2019، ص152.

[20] راضي مازن ليلو، محاكمة الرؤساء في القانون الدولي الجنائي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2011، ص76.

لاسلكي مهربة في مجموعة طرود دبلوماسية قادمة من دبي إلى القاهرة باسم سفير كوريا الشمالية. وقد اعترف التاجر المعني بأنه دفع للمسؤولين في سفارة كوريا الشمالية 35 ألف جنيه مقابل تهريب هذه الأجهزة في الطرود الدبلوماسية لتجنب دفع الرسوم الجمركية وفي 2/11 من نفس السنة أحبطت الجمارك المصرية محاولة تهريب 179 جهاز 60 كشاف فيديو و243 تلفون لاسلكي و16 كاسيت سيارة و6 كاميرات فيديو وضباب و150 جهاز إنذار قادمة من دبي داخل طرود دبلوماسية بالاتفاق مع عدد من المسؤولين في بعض السفارات في القاهرة، من بينها السفارة اليمنية.

ب- أمثلة على تهريب المخدرات:

- في عام 1970 تم ضبط دبلوماسي من غانا معتمد لدى بريطانيا بمعرفة السلطات اللبنانية في مطار بيروت وهو يحاول تهريب 37 كلغم من مخدر الحشيش. وفي نفس السنة تم ضبط دبلوماسي من شيلي معتمد لدى بريطانيا بمعرفة السلطات الباكستانية عند وصوله إلى مطار كراتشي وبحوزته 14 كلغم من مخدر الماريجوانا.
- عام 1973 تم ضبط دبلوماسي تنزاني في مطار القاهرة وبحوزته أربع حقائب تحتوي على 39 كلغم من مخدر الحشيش[21].
- ولم تنته جرائم تهريب المخدرات من قبل بعض الدبلوماسيين عند هذا الحد. ففي عام 1974 تم ضبط دبلوماسي من الكونغو برازفيل في مطار القاهرة وبحوزته حقيبتان، وبعد الشك في محتوياتهما وتفتيشهما تبين بأنهما تحتويان على 51 كلغم من مخدر الحشيش.

---

[21] شادية حاب، الحصانة القضائية الجزائية للمبعوث الدبلوماسي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2006، ص213.

- عام 1976/6/16 تم ضبط دبلوماسيين من كوريا الشمالية معتمدان لدي سوريا بمعرفة السلطات المصرية في مطار القاهرة أثناء محاولتهما تهريب 400 كلغم من مخدر الحشيش. وفي نفس السنة ضبط دبلوماسي من سيراليون معتمد لدى ليبريا بمعرفة السلطات الهولندية وبحوزته 16 كلغم من الهيروين"[22].
- ما بين عامي 1977 و1979 تمكن دبلوماسي نيجيري معتمد لدى الأمم المتحدة من تهريب كمية من المخدرات إلى الولايات المتحدة قدرت قيمتها بأكثر من عشرة ملايين دولار، وذلك ضمن أمتعته الخاصة. وفي النهاية تم ضبطه حيث تم طرده من البلاد.
- عام 1980 تم القبض على باكستانيين في إحدى الشقق في ولاية ماريلاند الأمريكية بتهمة إحراز كمية من المخدرات قدرت قيمتها بـ 28 مليون دولار. واتضح لدى السلطات الأمريكية بعد التحقيق معهما بأنهما يعملان لحساب دبلوماسيان من دولة تشاد يقومان بتهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة عن طريق وسطاء. وفي النهاية تم تقديم الباكستانيان المتهمان إلى المحاكمة، أما الدبلوماسيان المذكوران فقد تم طردهما من البلاد.
- عام 1982 ضمن شهر إبريل تم ضبط دبلوماسي من جمهورية الدومينكان في إحدى المطارات الأمريكية وهو يقوم بتهريب 2 كلغم من الهيروين وقد أسفر التحقيق معه عن تورط دبلوماسي آخر من الدومينكان أيضاً في عملية تهريب المخدرات إلى الولايات المتحدات[23].
- عام 1984 تم ضبط عصابة لتهريب المخدرات في اليابان، وبعد سلسلة من التحقيقات تبين أن زعيم العصابة هو سفير الدومينكان لدى اليابان، واتضح من التحقيقات أن تلك العصابة قد تمكنت من تهريب كمية من الهيروين بلغت كميتها

---

[22] هاني الرضا، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية: تاريخها – قوانينها – وأصولها، المرجع السابق، ص53.

[23] محمد عبد العزيز سرحان، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص83.

181 كلغم. في الفترة ما بين عامي 1983 و 1984 بلغت قيمتها ما يربو عن 200 مليون دولار، وقد كان السفير المذكور في كثير من المرات يتولى بنفسه تهريب المخدرات بين تايوان واليابان، كما كشفت التحريات عن ضبط مصنع لمعالجة الهيروين، وكانت المفاجأة أن السفير المذكور هو صاحب هذا المصنع وقد أعلنت تايوان أن السفير المذكور غير مرغوب فيه وجرى طرده من البلاد[24].

ثانياً: استخدام الحقيبة الدبلوماسية لتهريب بعض المواد التي لها علاقة مباشرة بأمن وسلامة الدولة المضيفة:

من الأمثلة على ذلك هي تهريب الأسلحة والمتفجرات ومواد دعائية تحرض على الثورة وإسقاط نظام الحكم. يمكن أيضًا استخدام الحقيبة لنقل معدات وأجهزة يعتبر خروجها من الدولة المضيفة تهديدًا لسلامتها العسكرية أو الاقتصادية. في حالة توتر العلاقات بين دولتين، تصبح مثل هذه الحوادث مصدرًا للتوتر وتصل إلى وسائل الإعلام بهدف الكشف على الدولة الأخرى واتهامها، مما يجعل هذه الحوادث وسيلة لزيادة التوتر بين الدول[25].

وفيما يلي نقدم نماذج لحوادث أساء فيها الدبلوماسيون استخدام الحقيبة الدبلوماسية استخداماً سيئاً ، بواسطة تهريب الأسلحة والأدوية وبضائع مزورة وحتى الأشخاص ضمن الحقيبة الدبلوماسية، وفق الآتي:

- في عام 1949 ادعت السلطات التشيكوسلوفاكية بأن كمية من خام اليورانيوم قد هربت من أراضيها عن طريق الحقيبة الدبلوماسية للسفارة الفرنسية.

---

[24] عبد الفتاح شبانة، الدبلوماسية القواعد القانونية، الممارسة العملية، المشكلات الفعلية، العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002، ص163.

[25] صلاح الدين بديع الشلبي، الأخلال بالالتزامات في العلاقات الدبلوماسية، دار النهضة العربية، مصر، 2016، ص99.

- في يناير من عام 1957 أصدرت السلطات المعنية في الولايات المتحدة أمراً بطرد دبلوماسي روسي، وذلك بعد أن اتهمته بشراء بعض المعدات الإلكترونية وشحنها بواسطة الحقيبة الدبلوماسية إلى الاتحاد السوفييتي سابقاً[26].
- في 1960/5/11 قام عملاء إسرائيليون باختطاف أدولف أيخمان من الأرجنتين ومن ثم تهريبه في الحقيبة الدبلوماسية إلى إسرائيل. وكان أيخمان مساعداً للزعيم النازي هتلر إبان الحرب العالمية الثانية، واتهمته إسرائيل بقتل ستة ملايين يهودي في أفران الغاز، ثم هرب إلى الأرجنتين بعد انتهاء الحرب. وقد احتجت الأرجنتين على هذا التصرف واستدعت سفيرها لدى إسرائيل، وطالبت بإعادة أيخمان إليها وإلا عرضت الأمر على مجلس الأمن إلا أن إسرائيل رفضت إعادة أيخمان إلى الأرجنتين، كما رفضت أيضاً تسليمه إلى ألمانيا الغربية سابقاً باعتباره أحد مواطنيها وقد قامت إسرائيل بمحاكمة أيخمان والحكم عليه بالإعدام. وأدان مجلس الأمن هذا العمل وأصدر قرارا بانتهاك إسرائيل سيادة الأرجنتين، وذلك باختطافها أيخمان وتهريبه بطريق غير مشروع[27].
- وفي عام 1964 حدث في العاصمة الإيطالية روما أن سمع موظفو الجمارك صوتاً صادراً من إحدى الحقائب الدبلوماسية التابعة للسفارة المصرية، وقد أوضح أحد موظفي السفارة المرافق للحقيبة الدبلوماسية بأن الحقيبة تحتوي على آلات موسيقية إلا أن موظفي الجمارك شكوا في الأمر وقاموا بفتح الصندوق وعثروا بداخله على شخص موثوق الأيدي والأرجل، تبين فيما بعد أنه جاسوس إسرائيلي. وبعد هذا الحادث بوقت قصير أصدرت السلطات الإيطالية قراراً بطرد اثنين من الدبلوماسيين المصريين.

---

[26] خالد الشيخ، الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص119.

[27] ضياء هاني الفجر، التنظيم القانوني الدبلوماسي، مكتبة السنهوري، بغداد، 2017، ص73.

- في عام 1973 عثر رجال الأمن في الباكستان على كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر في منزل أحد الدبلوماسيين العراقيين، وتبين فيما بعد أن الأسلحة تم تهريبها عن طريق الحقيبة الدبلوماسية العراقية لإيصالها إلى الثوار في إقليم بلوخستان في شمال باكستان. مما دعا السلطات الباكستانية إلى اعتبار الدبلوماسي العراقي شخص غير مرغوب فيه[28].
- كشف أحد الإرهابيين الذين شاركوا في عملية احتجاز وزراء البترول العرب أثناء اجتماع منظمة الأوبك في العاصمة النمساوية فيينا في العام 1976، عن أن الأسلحة التي استخدمتها مجموعته دخلت العاصمة النمساوية في إحدى الحقائب الدبلوماسية.
- عام 1980 ضبط دبلوماسي من نيكاراغوا في مطار نيويورك وهو يقوم بتهريب بعض القطع من الأسلحة كان يخفيها في حقائبه.
- في عام 1980، شهدت شوارع العاصمة البريطانية لندن سلسلة اغتيالات استهدفت شخصيات عربية معارضة لأنظمة حكم بلادها. كانت الأسلحة المستخدمة في هذه الجرائم قد وصلت إلى لندن عبر الحقائب الدبلوماسية. هذا الواقع دفع وزارة الخارجية البريطانية إلى نشر تنويه يُبيّن أن القوانين البريطانية تمنع حيازة الأسلحة غير المرخصة، وتم توجيه هذا التنويه إلى السفارات الأجنبية في لندن.
- أواخر عام 1982م تم ضبط دبلوماسي أمريكي معتمد لدى الهند في مطار نيودلهي الدولي عندما شك رجال الجمارك في الأمتعة التي يحملها وبتفتيشها تم العثور على ساعات وقطع إلكترونية وأدوية قدرت قيمتها ب 240 ألف دولار. وتم اعتبار الدبلوماسي المذكور شخص غير مرغوب فيه وتم طرده من البلاد، وعند عودته إلى الولايات المتحدة تم فصله من السلك الدبلوماسي.

[28] سيد إبراهيم الدسوقي، العلاقات الدبلوماسية المعاصرة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 208.

- محاولة اختطاف وزير المواصلات النيجيري السابق عمر ديكو في عام 1984. حيث وضع ديكو داخل صندوق مغلق كتب عليه إلى جمهورية نيجيريا – لاغوس – وزارة الشؤون الخارجية – مبعوث من لندن في مهمة رسمية. وقد تم اختطاف ديكو في إحدى ضواحي العاصمة البريطانية لندن، وبعد ذلك لم يبق أمام المختطفين إلا نقله إلى نيجيريا عن طريق الحقيبة الدبلوماسية للسفارة النيجرية، حيث تم إعداد صندوق ضخم لهذه الغاية على أنه حقيبة دبلوماسية، وتم وضع ديكو داخله بعد أن تم حقنه بمادة منومة. وعند وصول الصندوق إلى مطار ستانستد البريطاني، شك موظفو الجمارك في كون الصندوق حقيبة دبلوماسية، وذلك بسبب انبعاث رائحة دواء قوية منه، كما أن الصندوق لم يكن يحمل ختم السفارة، وبعد فتح الصندوق وجد ديكو بداخله وهو في حالة فقدان وعي حيث تم إنقاذه على الفور، وبعد هذه الحادث تقرر اعتبار اثنين من دبلوماسيي السفارة النيجيرية أشخاصاً غير مرغوب فيهم وجرى طردهم من البلاد[29].
- عام 1998 تم ضبط دبلوماسيين من كوريا الشمالية بمعرفة رجال الجمارك الرومانيين أثناء محاولتهما تهريب 12000 قرص كمبيوتر (CD) مزورة، وكانت هذه هي المرة الثالثة التي يقوم بها رجال الجمارك في رومانيا في غضون أشهر قليلة بضبط دبلوماسيين من كوريا الشمالية وهم يقومون بتهريب أقراص كمبيوتر مزورة[30].

استخدام الحقيبة الدبلوماسية لأغراض المكاسب الشخصية البحتة يعد انتهاكًا جسيمًا للقوانين والأخلاقيات الدبلوماسية، وقد تترتب على هذا الفعل عواقب قانونية وسياسية. العواقب الممكنة تشمل:

---

[29] إبراهيم حسن بن مكي، المبعوث الدبلوماسي، وضعه القانوني وانتهاء مهمته، رسالة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، 2014، ص 110.

[30] علي يوسف الشكري، الدبلوماسية في عالم متغير، مرجع سابق، ص83.

أ- إقالة ومحاكمة الدبلوماسي: في حالة تورط دبلوماسي في استخدام الحقيبة الدبلوماسية لمكاسب شخصية، يمكن أن يواجه العزلة السريعة والإقالة من وظيفته الدبلوماسية. بالإضافة إلى ذلك، قد يواجه المسائلة القانونية بناءً على القوانين الوطنية لدولته ولدى محاكم دولته.

ب- تأثير سلبي على العلاقات الدبلوماسية: استخدام الحقيبة الدبلوماسية لأغراض شخصية يمكن أن يسبب تأثيرًا سلبيًا على العلاقات الدبلوماسية بين الدول. يمكن أن يفقد الدبلوماسي ثقة الجهة التي يمثلها ويؤثر على سمعة البعثة الدبلوماسية بأكملها.

ج- العواقب القانونية: يمكن أن تتضمن العواقب القانونية عقوبات جنائية تتضمن السجن أو الغرامات البالغة. تعتمد هذه العواقب على القوانين الوطنية لدولته وعلى حدوث أضرار ملموسة جراء تلك المخالفات.

د- فقدان الحصانة الدبلوماسية: قد يتم فقدان الحصانة الدبلوماسية للدبلوماسي المتورط في تلك الأعمال غير النزيهة، مما يعني أنه يمكن تقديمه للمحاكمة في الدولة المضيفة بعد إسقاط حصانته.

هـ- تأثير سلبي على مستقبل الممثل الدبلوماسي: قد يكون لاستخدام الحقيبة الدبلوماسية لأغراض مكاسب شخصية تأثير سلبي على مستقبل الدبلوماسي، حيث قد يصبح صعبًا عليه العمل في المجال الدبلوماسي أو الحصول على مناصب دبلوماسية في المستقبل[31].

بشكل عام، يجب أن يكون الدبلوماسي ملتزماً بأعلى معايير النزاهة والأخلاقيات الدبلوماسية، ويجب أن يتجنب استغلال موقعه لأغراض شخصية تضر بالعلاقات الدبلوماسية والقوانين الوطنية والدولية.

---

[31] عبد الكريم الصمد رحيم كريم زه نكنه، انتهاء مهمة المبعوث الدبلوماسي والبعثة الدبلوماسية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2016، ص 201.

استنتاجاً عن هذا الموضوع، يمكن القول إن إساءة استخدام الحقيبة الدبلوماسية تعد انتهاكًا للأعراف الدبلوماسية والقوانين الدولية. تعتبر الحقيبة الدبلوماسية حصانة دبلوماسية مهمة توفر الحماية والأمان للمواد الدبلوماسية والمستندات الرسمية التي تحملها البعثات الدبلوماسية.

ومع ذلك، يجب أن يتم استخدام هذه الحصانة بمسؤولية وضمن الإطار القانوني والأخلاقي. إذا تم استغلال الحقيبة الدبلوماسية لأغراض غير قانونية مثل التجسس، تهريب المواد المحظورة، أو دعم الإرهاب، فيجب أن يتم محاسبة المسؤولين عن ذلك وفقًا للقانون.

من المهم أن يلتزم الدبلوماسيون وموظفو البعثات الدبلوماسية بالمبادئ الأخلاقية والقانونية للعمل الدبلوماسي. يجب عليهم استخدام الحقيبة الدبلوماسية بطريقة مشروعة ومسؤولة، والامتناع عن أي تلاعب غير قانوني يمكن أن يلحق الضرر بالعلاقات الدبلوماسية بين الدول وسمعتها في المجتمع الدولي.

الخاتمة

يمكن رؤية أن إساءة المبعوث الدبلوماسي لامتيازاته وحصاناته الدبلوماسية ليس بالأمر المحمود، فمثل هذه الإساءات تؤثر سلباً على الدولة المعتمدة، وكذلك على الدولة المعتمد لديها من المتقدمين لشغل الوظائف الدبلوماسية. وعليه، يجب أن تحرص الدول على اختيار مبعوثيها من بين أفضل العناصر المؤهلة فالامتيازات والحصانات الدبلوماسية لم تمنح للمبعوث الدبلوماسي لكي يسيئ استخدامها ويستخدمها لخدمة أغراضه ومصالحه الشخصية والإضرار بالآخرين وإنما منحت له لكي يتمكن من ممارسة مهامه بكل حرية وطمأنينة وبعيداً عن تدخل السلطات المحلية في كل دولة، وبالتالي أداءه لمهمته خير أداء وبما يكفل تعزيز التعاون البناء بين كافة الدول. لذلك من الضروري أن تتوافر في المبعوث الدبلوماسي الشخصية التي تؤهله لحسن ممارسته لوظيفته، وإلا فشل في كسب الثقة بشخصه.

وفي ضوء هذا البحث، فإنّ الفلسفة العامة التي تحكم إشكالية مسؤولية المبعوث الدبلوماسي عن تجاوز مهامه تظلّ دائرة في إطار ما يمكن أن تراه الدولة المعتمد لديها بأنّه يمسّ أمنها القومي، وعليه فإنّ للدولة المعتمد لديها الحق في الحفاظ على أمنها، وفي سبيل ذلك، تلجأ الدول إلى الوسائل القانونية السلمية الواردة في القانون الدولي العام.

وعليه يمكن الانتهاء من هذه الدراسة بوضع النتائج والتوصيات التي تم التمكن من الوصول إليها وفق التالي.

أولاً: النتائج:

1. لم تورد الاتفاقيات الدولية ذات الشأن تعريفاً للحقيبة الدبلوماسية وإنما اكتفت بالنص على وجوب حملها علامات خارجية تدل على صفتها وان لا تحتوي سوى على وثائق رسمية أو أشياء معدة للاستعمال الرسمي، كذلك لم تورد تلك الاتفاقيات تعريفاً لحامل الحقيبة الدبلوماسية، إلا أنها احتوت على الأحكام التي يمكن أن يستشف منها عناصر لتعريف محتمل لحامل الحقيبة الدبلوماسية.

2. بما أن الحصانة التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي تكفل عدم المساس به أو اتخاذ أية إجراءات قضائية بحقه، إلا إن ذلك لا يعني استخدامها وفق أهوائه إذا ارتكب الدبلوماسي ما يخل بالحصانات والامتيازات الممنوحة له، ومن هنا كان من المتوجب إجراء محاكمته أمام محاكم دولته.
3. يتجه العمل الدولي نحو تفضيل اعتبارات الأمن القومي على مقتضيات الحصانة القضائية الجزائية. وفي حال قيام المبعوث الدبلوماسي بارتكاب أفعال جسيمة تهدّد أمن وسلامة الدولة المعتمد لديها، فإنّ الدولة المعتمد لديها في هذه الحالة تتخطّى حصانة المبعوث الدبلوماسي وتفضّل أمنها وسلامتها على حصانته.

ثانياً: المقترحات:

1. يجب فيمن يرشح للعمل في السلك الدبلوماسي أن يخضع لاختبار نفسي لمعرفة مدى توازن شخصيته وثباتها، ويتم ذلك من خلال الاستعانة بالنماذج المخصصة لفحص معدلات الذكاء والشخصية والنمو النفسي، بحيث يجيب عليها الدبلوماسي المرشح بشكل دقيق، وبالتالي تقويم كافة جوانب شخصيته.
2. إيجاد الآليات القانونية المناسبة للتوازن بين مبدأ حماية سرية المراسلات الدبلوماسية وبين وضع إجراءات تحول دون سوء استخدام لتلك الحرية في أعمال غير مشروعة ومضرة بالعلاقات الدولية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب القانونية:

1. إبراهيم حسن بن مكي، المبعوث الدبلوماسي، وضعه القانوني وانتهاء مهمته، رسالة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، 2014.
2. أشرف محمد غرايبه، الحصانة الدبلوماسية وضرورات حماية الأمن القومي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
3. خالد الشيخ، الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
4. راضي مازن ليلو، محاكمة الرؤساء في القانون الدولي الجنائي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2011.
5. سيد إبراهيم الدسوقي، العلاقات الدبلوماسية المعاصرة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، 2007.
6. السيد أبو عطية، الدبلوماسية في زمن الرقمية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2019.
7. شادية حاب، الحصانة القضائية الجزائية للمبعوث الدبلوماسي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2006.
8. صلاح الدين بديع الشلبي، الأخلال بالالتزامات في العلاقات الدبلوماسية، دار النهضة العربية، مصر، 2016.
9. ضياء هاني الفجر، التنظيم القانوني الدبلوماسي، مكتبة السنهوري، بغداد، 2017.
10. عاصم جابر، الوظيفة القنصلية والدبلوماسية في القانون والممارسة، دراسة مقارنة، عويدات للطباعة والنشر، لبنان، 2001.
11. عبد الفتاح شبانة، الدبلوماسية القواعد القانونية، الممارسة العملية، المشكلات الفعلية، العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002.

12. عبد الكريم الصمد رحيم كريم زه نكنه، انتهاء مهمة المبعوث الدبلوماسي والبعثة الدبلوماسية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2016.
13. عبد الوهاب شمسان، نظام التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، دار الكتب صنعاء، صنعاء، اليمن، 2000.
14. علي يوسف الشكري، الدبلوماسية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2014.
15. فاوي الملاح، سلطات الأمن والحصانات والامتيازات الدبلوماسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.
16. محمد عبد العزيز سرحان، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004.
17. ناظم الجاسور، أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دار مجدلاوي، الأردن، 2001.
18. هاني الرضا، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية تاريخها–قوانينها–أصولها، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.
19. وسيم الدين الأحمد، حسام الحصانات القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010.

ثانياً: الاتفاقيات والوثائق الدولية:

1. اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961.
2. مشروع مواد بشأن مركز حامل الحقيبة الدبلوماسية ومركز الحقيبة الدبلوماسية التي لا يرافقها حامل لسنة 1989. إن هذا المشروع كان نتيجة منبثقة عن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 76/31 بتاريخ 1976/12/13.

ثالثاً: المراجع الإلكترونية:

1. خليفة الجهمي، حصانة الحقيبة الدبلوماسية وحاملها متاح على الموقع الالكتروني: http://www.khalifasalem.wordpress.com
2. سلطان كيجاب، الحقيبة الدبلوماسية واستخداماتها السلبية، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.alintibaha.net .